



# العربية

العدد الثاني - تموز - يوليو ٢٠١٤

التصميم الشامل  
ودق الوصول



انتخاب المكتب الإقليمي في «المنظمة الدولية»



المؤتمر الثاني للنهوض بحركة الإعاقة العربية  
نحو التخطيط الاستراتيجي وتكافؤ الفرص



# ليست حرقاً للعطف وحسب نشرة دورية تصدر عن اتحاد المعدين اللبنانيين

عدد خاص  
«عصر الكل»  
2011 - 2007

## رؤية جديدة نحو الشراكة والتنمية

على هامش المؤتمر السابع للدول الأطراف في الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الذي عقد في نيويورك، وفي ضوء المناقشات الجارية بشأن أهداف التنمية لما بعد العام ٢٠١٥، نظم «المكتب الإقليمي العربي للمنظمة الدولية للأشخاص المعوقين» لقاءً جانبياً في ١٢ حزيران/ يونيو ٢٠١٤، تحت عنوان «رؤية جديدة نحو الشراكة حول قضايا الإعاقة والتنمية في العالم العربي: الفرص والتحديات». وذلك برعاية «إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة»، وبعثة جمهورية مصر العربية الدائمة لدى الأمم المتحدة، وبعثة الجمهورية التونسية الدائمة لدى الأمم المتحدة، وبمشاركة كل من بعثة الجمهورية اللبنانية الدائمة لدى الأمم المتحدة والمراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة، وذلك في غرفة الاجتماعات رقم ٥، مبنى لاون الشمالي - مقر الأمم المتحدة الرئيسي.

شكل الاجتماع خطوة نحو حشد الأصوات من منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة العربية إلى الأمم المتحدة، كما وفر فرصة لإطلاق حوار جدي بين منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة العربية ووكالات الأمم المتحدة بالإضافة إلى منظمات التنمية الدولية لتعزيز دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في العالم العربي.

وأتى الاجتماع الذي نظمه المكتب كضرورة حتمية تمكن منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة العربية من طرح القضايا ووجهات النظر في اللقاء الدولي الهام، بعدما تم استبعاد هذه المنظمات بطريقة أو بأخرى من المشاركة في مؤتمر الدول الأطراف من خلال التمثيل الفعلي لهذه المنظمات.

وكان المكتب الإقليمي العربي للمنظمة الدولية للأشخاص المعوقين، قد شارك في التاسع من حزيران/ يونيو بورقة عمل حول واقع الإعاقة في العالم العربي، خلال المؤتمر السابع، كما شارك المكتب في المنتدى العالمي للإعاقة: «صوتنا» بورقة عمل أخرى، حول كيفية إدراج الإعاقة ضمن أهداف التنمية لما بعد العام الذي تنظمه المنظمة الدولية للأشخاص المعوقين.

وقد شكل هذا المؤتمر فرصة تاريخية لحضور مجموعة متنوعة من منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة العربية للمرة الأولى في الأمم المتحدة من أجل التحدث بشأن التحديات والفرص لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في البلدان العربية.

مشاركة المكتب العربي، هي مجرد خطوة أولى نحو تحقيق أجندة طويلة لتعزيز وجود العالم العربي على هذا المستوى من القرارات المتعلقة بالإعاقة وإدراج قضاياها على أجندة التنمية. وعلاوة على ذلك، تأتي هذه المشاركة كخطوة ضرورية من قبل المكتب لضمان حضور حقيقي وفعلي لأصوات العرب ذوي الإعاقة في المحافل الدولية، وعدم غيابهم عن كل ما يتعلق بقضاياهم، كما كانت الأمور خلال العقود الماضية.

# العربية والو

نشرة دورية تصدر عن «مشروع الدمج الاقتصادي والاجتماعي»  
(بتنفيذ من «اتحاد المقعدين اللبنانيين» و«جمعية الشبان  
المسيحية - برنامج التأهيل - القدس») بالتعاون مع المكتب العربي  
في «المنظمة الدولية للأشخاص المعوقين»



- 1 **افتتاحية**
- 3 قضية - التصميم الشامل
- مؤتمر**
- 6 المؤتمر الثاني للمكتب الإقليمي
- 7 تخطيط استراتيجي
- 9 الأولويات الوطنية
- 11 بناء الاستراتيجية
- 13 بين الرعائي والحقوقي
- 14 الفقر والفساد
- 15 التوصيات
- 16 المصادقة على الانتخابات
- فلسطين**
- 17 واقع الإعاقة تحت الاحتلال
- اليمن**
- 19 الإعاقة والتحديات
- موريتانيا**
- 22 المرأة المعوقة وحقوقها
- العراق**
- 25 قصاص القامة وحقوقهم
- 29 كلمة أخيرة

إشراف: سيلفانا اللقيس

مدير التحرير: عماد الدين رائف

إخراج: فؤاد المقداد

تمت إصدار هذا العدد بدعم من:



”مشروع الدمج الاقتصادي  
والاجتماعي للأشخاص المعوقين“



بيروت، الروشة، خلف شارع صلاح الدين الأيوبي، خلف

«فندق روتانا أرجان»، بناية الرضا، الطابق الثاني.

هاتف وفاكس: 01807366.7

البريد الإلكتروني: info@lphu.com

ويمكنكم أيضا زيارة موقعنا على الانترنت: WWW.

lphu.com

فروع إتحاد المقعدين اللبنانيين:  
بيروت، النبطية، برالياس، بعلبك  
مشغرة، صور، جبيل، صيدا، طرابلس

This Publication has been produced with the assistance of the European Union. The content of this publication is the sole responsibility of LPHU and can in no way be taken to reflect the views of the European Union.

## التصميم الشامل وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة



المهندس أحمد الرضا - ليبيا

(الهيئة الليبية للبحث والعلوم والتكنولوجيا)

البيئة العمرانية التي تستجيب لمتطلبات الإنسان اليوم، هو موضوع كبير على المستوى العالمي. ولا يزال هناك عدم فهم عام لاحتياجات الناس من حيث متطلباتهم وقدراتهم الجسدية والحسية على الأداء والتحديات في منطقتنا العربية، كون الموضوع يعتبر من المواضيع المهملة عربياً. إذا تعتبر البيئة العربية بيئة عدائية جداً للأشخاص ذوي الإعاقة، ولا تستجيب في الواقع لأدني متطلباتهم في التولج إلى الفضاء الحضري - المساحات العامة

على يد مخططي المدن، من معماريين ومهندسي بناء. وهي غالباً تستجيب لوصول واستعمال الفئات الفتية من المجتمع، من دون اعتبار إلى أن أفراد المجتمع يتضمنون فئة لا يستهان بها من ذوي الإعاقة الدائمة أو المؤقتة، وكبار السن.

وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة أقرت «الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة»، والتي تتضمن في البند التاسع منها «إمكانية الوصول»، والتي يشار فيها إلى أن الدول الموقعة على هذه الاتفاقية يجب عليها أن تكفل إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة على قدم المساواة مع غيرهم إلى البيئة العمرانية المحيطة. وقد صادق على هذه الاتفاقية جل الدول العربية، إلا أننا لم نر سياسات فعلية وجادة تستجيب لالتزامات التوقيع على هذه الاتفاقية.

كما أن الأفراد والفئات، التي كانت حول تفعيل موضوع الاتفاقية، هي في الغالب من النشطاء الحقوقيين ومن المنظمات

بالنظر إلى جانب إمكانية الوصول، خصوصاً للأشخاص ذوي الإعاقة، ففي الواقع توجد حواجز معمارية وتخطيطية كثيرة، جليلة وقابلة للقياس، تؤثر بشكل مباشر في حياة الأشخاص ذوي الإعاقة وتمنعهم في كثير من الأحيان، أو تحد من إمكانية وصولهم/ ولوجهم إلى البيئة المبنية.

في ثقافتنا العربية يتم التركيز دائماً على الإرادة والقدرات الفردية في نجاح الأشخاص ذوي الإعاقة، ولا يتم التركيز على الأشخاص المعوقين كقوة لها حجمها خصوصاً في المنطقة العربية، وعلى الظروف البيئة المحيطة بهم، والتي تؤثر سلباً وإيجاباً في استقلاليتهم ومشاركتهم مع الآخرين. من الصعب على الأشخاص ذوي الإعاقة أن يتمتعوا بالاستقلالية، وأن يأخذوا مكانهم في المجتمع من دون بيئة عمرانية ووسائل نقل واتصالات ميسرة لهم.

البيئة العمرانية شاملة الفضاء الحضري والمباني تتشكل



ليس فقط لعدم وجود تشريعات ملزمة بهذه التطبيقات، بل يتعدى ذلك إلى غياب الوعي الكافي والتدريب الجيد، وكذلك تضمين التعليم المعماري والهندسي لمبادئ وتطبيقات التصميم للجميع. إلى جانب غياب الضغط الكافي من قبل فئات المستفيدين في صورة احتجاج مركز يضع حرجاً وضغطاً على المجتمع الهندسي بالقدر الذي يحقق استجابة جديدة .

وهنا يمكن أن ننظر إلى الموضوع من وجه آخر، إذا أن إمكانية الوصول للبيئة العمرانية ووسائل النقل والتقنيات والمعلومات ليست فقط لفائدة فئة الأشخاص ذوي الاعاقة بل أن فئات أخرى اجتماعية تشترك معهم في الحاجة إلى البيئة الميسرة .

في مسألة إمكانية الوصول للبيئة العمرانية ووسائل النقل والتقنيات الصعوبات التي تواجه الأشخاص ذوي الاعاقة، هي ذاتها قد تواجه فئات أخرى كالمسنين وأصحاب الأمراض المزمنة، والأمهات الحوامل، وحاملي الأمتعة...إلخ.

خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، في العام ٢٠٠٢، والتي هي أيضاً اشتملت على التأكيد على أن تكون البيئة العمرانية

الخاصة بنزوي الإعاقة، ولا يزال قطاع واسع غائب عن فلك تلك الاتفاقية، وهو المعني الرئيسي بتنفيذها وعلى رأس هؤلاء المخططون والمعماريون ومهندسو البناء. المسألة الجديرة بالتركيز هنا أيضاً، أن المعماريين ومهندسي البناء في العالم بشكل عام والوطن العربي بشكل خاص لا يولون موضوع إمكانية الوصول الاهتمام الكافي، والسبب هنا في تقديري





بيئة داعمة لحركة وتواصل كبار السن، وكذلك تصميم البيوت الصديقة للشيخوخة وضمان وصولهم للمباني والفضاء المفتوح والمساحات العامة.

لذا فإن التوجه للتصميم الشامل «التصميم للجميع» وإقرار سياسات وخطط وفق مفهوم ومبادئ التصميم للجميع، هو اتجاه جدير بالاهتمام. إذ يعرف التصميم الشامل بأنه: مقاربة التصميم إلى القياس الذي يجعل المنتجات والبيئة المادية (المرافق) ووسائل الاتصال تأخذ بعين الاعتبار أوسع شريحة ممكنة من الناس في مجتمعاتنا بصرف النظر عن تنوعهم وأعمارهم وقدراتهم وتقول الدراسات والرؤى التخطيطية إن التصميم الشامل هو أساسي وضروري لفئة من الناس تتراوح من ١٠ إلى ٣٠ في المئة وداعم ومفيد لـ ٥٠ في المئة من الناس. كما أنه مريح لنسبة ١٠٠ في المئة من الناس.

التصميم الشامل (التصميم للجميع) يعتبر الإدارة الأنسب في ربط الصلة بين مجتمع الأشخاص ذوي الإعاقة وأنصار قضية البيئة العمرانية الميسرة في التعامل مع هذه المسألة، ذلك أن التصميم الشامل يتعدى النظر لفئات الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، إلى النظر إلى التنوع البشري بشكل عام.

ولأن التصميم الشامل لا يقتصر فقط على النظرة الإنسانية بل يتعداها إلى أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية لذا فإن التطور والحاجة إليه هنا قد تكون أكثر إلحاحاً ويكون للقضية أنصار أقوى.

وهنا يجدر بالأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم المطالبة بحقوقهم، وأن لا يختزلوا مطلب حق الوصول في متطلبات الكرسي المتحرك للإعاقة الحركية مثلاً، ولا حتى متطلبات باقي الإعاقات البصرية والسمعية والذهنية، بل أن يجعلوا مطالبهم ضمن مطلب عام، يشمل فئاتهم وفئات اجتماعية أخرى، ويهدف إلى تحقيق حياة أفضل. مجتمع يحتوي الجميع، ومستوى معيشة أفضل من خلال التوجه للتصميم الشامل، فذلك أجدى بأن يلقي استجابة مجتمعية أوسع.

وهنا سيكون الأمر متعلقاً بالمجتمع ككل، في طموحه نحو بيئة عمرانية أكثر ملائمة للعيش ومريحة، وأكثر تمكيناً من الحركة

بعض التجهيزات تؤمن الإستقلالية للأشخاص المعوقين

والمشاركة التي تحمل نوعية حياة أفضل. وسيكون ذلك في إطار ما يشهده العالم من تطور في السوق الجديدة، والتي يقودها الابتكار في جميع القطاعات خصوصاً صناعة البناء والتشييد، والخدمات البيئية، الترفيه والثقافة، والنقل، وتكنولوجيا المعلومات والخدمات.

وبذلك تدمج قضية الإعاقة والوصول للبيئة العمرانية ضمن قضايا التنمية والتطور بشكل عام ويحدث الربط المناسب مع متخذي القرار واللاعبين الأساسيين في تشكيل البيئة العمرانية. ويترسخ فهم إمكانية الوصول متوازي مع مفهوم تطوير جودة ونوعية الحياة الحضرية. ويتيح ذلك لنا طرح قضية الإعاقة لتكون متداخلة مع قضايا أخرى كجزء لا يتجزأ في مسألة التنمية والتطور الاجتماعي والاقتصادي بشكل عام.

## المؤتمر الثاني للمكتب العربي في القاهرة: قضايا الإعاقة لما بعد العام 2015

عقد المكتب العربي للمنظمة الدولية للأشخاص المعوقين المؤتمر الإقليمي الثاني في القاهرة خلال الفترة من ٢٢-٢٤ نيسان / أبريل ٢٠١٤، بحضور رئيس المنظمة الدولية للأشخاص المعوقين جافيد عبيدي، والمقرر الخاص لشؤون الإعاقة في الأمم المتحدة شعيب شاكلي، وعدد من الجهات الدولية المانحة، وممثلين عن ١٣ دولة عربية من أعضاء المكتب العربي هي: الجزائر، والمغرب، وتونس، ولبنان، وليبيا، والأردن، وفلسطين، واليمن، ومصر، وموريتانيا، وسوريا، والسودان، والعراق.

المعنية بوضع السياسات العامة حول قضايا وحقوق الأشخاص المعوقين، الأمر الذي طالما غيَّب العالم العربي عنه في السنوات الماضية.

وتأتي هذه المبادرة متلازمة مع مجريات وضع الأجندة العالمية للتنمية المستدامة للفترة بعد العام ٢٠١٥، لذا تقدم المكتب العربي للمنظمة الدولية للأشخاص المعوقين، من خلال مؤتمر في القاهرة بتوصية تفصيلية حول ضرورة

تضمين قضايا وحقوق الأشخاص المعوقين على جدول أعمال اجتماع وزراء الخارجية العرب الرامي للتحضير لمشاركة العالم العربي ممثلاً بهيئة الجامعة العربية في أعمال وضع هذه الأجندة.

وبناء على ذلك، قام مؤتمر القاهرة بتشكيل وفد للاجتماع مع مكتب الجامعة العربية في القاهرة لرفع هذه التوصية وبالتالي ضمان إشراك المكتب في أعمال متابعة التحضير لهذا الحدث التاريخي.

وعليه، اقتضى الإعلان عن نتائج هذا المؤتمر لوضع الرأي العام المحلي والعربي أمام فرصة التأسيس لشراكة حقيقية تساهم في نشر ثقافة الحقوق والدمج الاقتصادي والاجتماعي لجميع فئات الأشخاص المعوقين في الدول العربية كافة.



ويأتي انعقاد هذا المؤتمر ضمن سياق أعمال استكمال تأسيس المكتب، حيث وضعت خطة العمل الإستراتيجية للعامين ٢٠١٤ و ٢٠١٥، كما تم انتخاب أعضاء أول هيئة تنفيذية للمكتب، وجاءت نتيجة الانتخابات على النحو التالي: سيلفانا اللقيس (لبنان) رئيساً، بشير الضيتوري (ليبيا) نائباً أول للرئيس، ريهام المصري (مصر) نائباً ثانياً للرئيس، أحمد بالرقية (المغرب) أميناً للسُر، منال الأشول (اليمن) أميناً للصندوق.

يشار إلى أن هذا المؤتمر يشكل خطوة إضافية ضمن المسيرة التي انطلقت من خلال أعمال مؤتمر بيروت، الذي عقده المكتب العربي في المنظمة الدولية للأشخاص المعوقين. وذلك وفقاً للتفويض الرسمي الصادر عن رئاسة المنظمة الدولية للأشخاص المعوقين الذي يتيح لاتحاد المقعدين اللبنانيين تولي التمثيل الحضري للمنظمة في لبنان والعمل على تنسيق أعمال تأسيس المكتب العربي.

وتشكل هذه المبادرة مرحلة جديدة للانطلاق باتجاه المساهمة في إعادة النهوض بحركة الإعاقة العربية وتفعيل حضور العالم العربي في المحافل الدولية الإقليمية والدولية

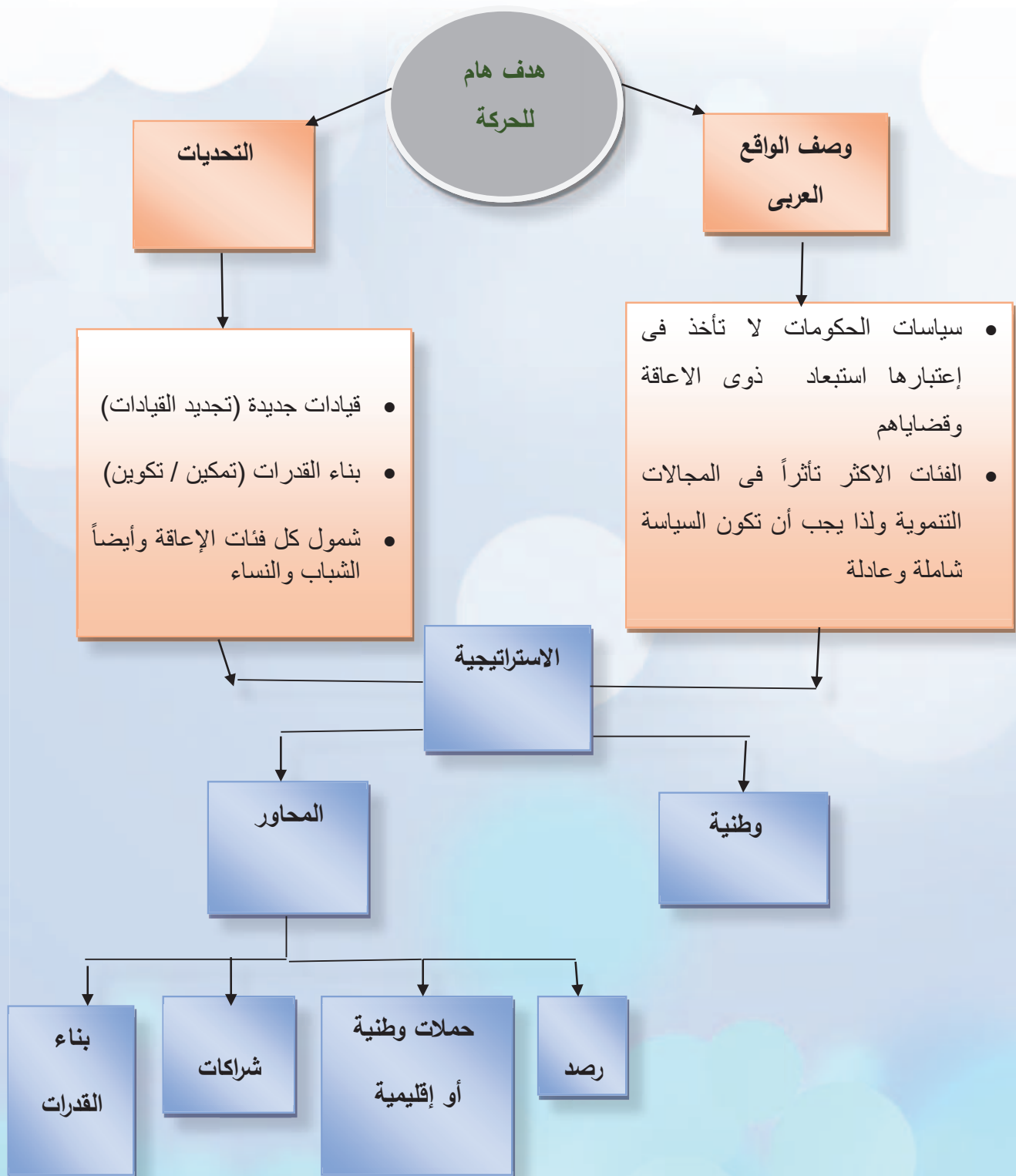
## مؤتمر القاهرة: تخطيط إستراتيجي ندو تكافؤ الفرص

عقد المكتب العربي للمنظمة الدولية للإعاقة، في الفترة بين الثاني والعشرين والرابع والعشرين من نيسان / أبريل ٢٠١٤ المؤتمر الإقليمي الثاني للأشخاص المعوقين، في القاهرة. وذلك بتنظيم من «الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية»، وبمشاركة من ثلاث عشرة دولة عربية، وممثلين بعض الهيئات المحلية والدولية والخبراء من بريطانيا والأمم المتحدة ولبنان ومصر.

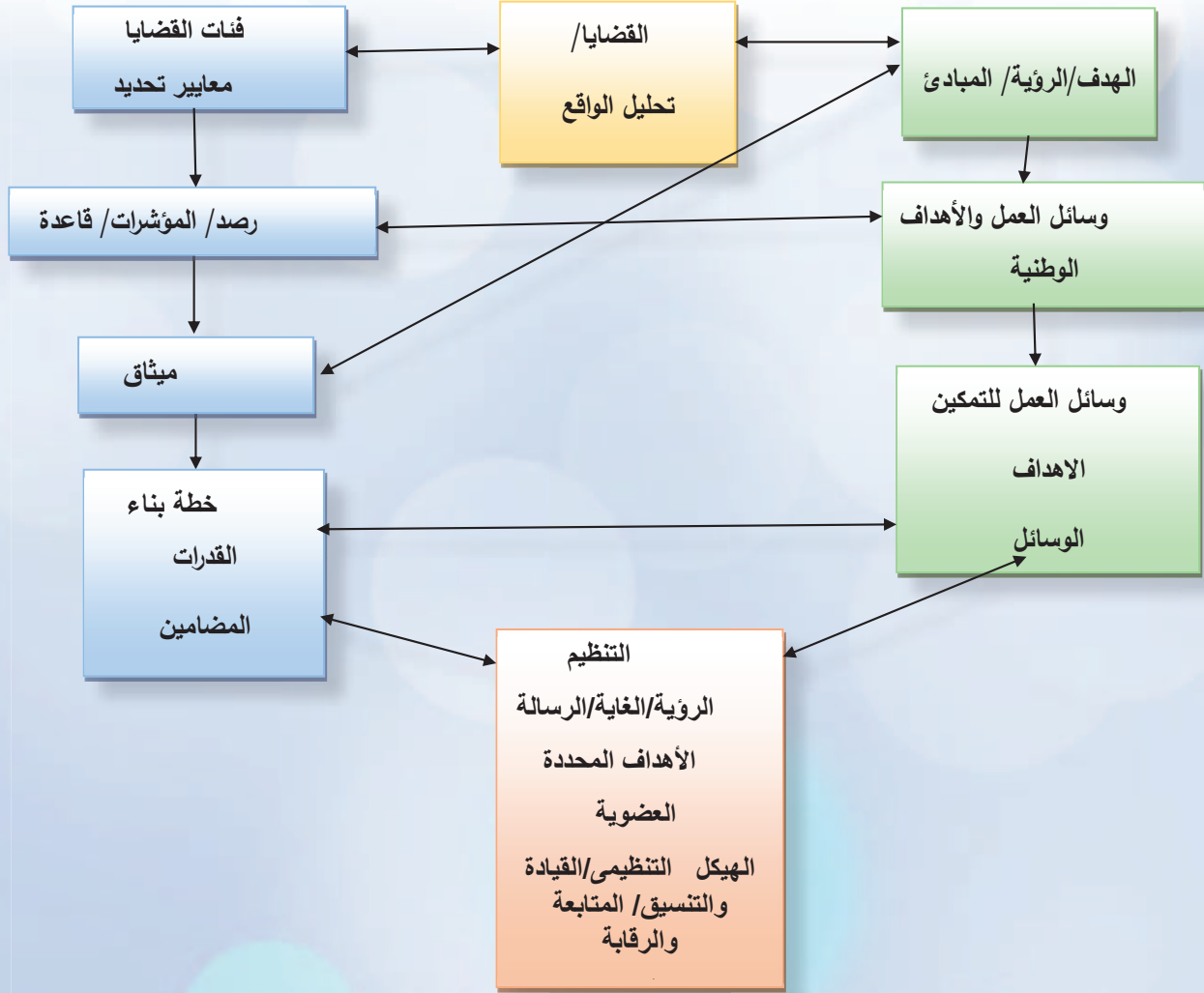


الأشخاص المعوقين في الوصول إلى جميع مناحي الحياة، سواء حقوق التعليم أو الصحة أو العمل أو غيرها من الحقوق. وهو ما تمخضت عنه مناقشات المشاركين. كما تم الحرص على إعطاء الطابع المنهجي القائم على الفكر التشاركي بين الأفراد الفاعلين بالحرص على تنظيم مجموعات عمل تتعلق بمناقشة عدة محاور، أملين منها في الحصول على وثيقة شاملة وفاعلة من المؤتمر إلى جميع الدول العربية تكون بمثابة اللبنة لوضع الأشخاص المعوقين على طريق تكافؤ الفرص.

وقد تضمن جدول الاعمال مجموعة من الفعاليات المتنوعة تباينت ما بين نقاشات واستخلاصات تم الوصول اليها من خلال مجموعات العمل. وقد تضمنت الجلسات مناقشة موضوع رئيسي يتعلق بالأولوية الوطنية لبناء الخطة الإستراتيجية للإقليم العربي في المنظمة الدولية للأشخاص المعوقين. وقد تم التركيز على منحى التخطيط الاستراتيجي في تلك المرحلة لضروريته وأهميته للخروج بحركة المعوقين من «المقاربة الإحسانية» أي دائرة الإحسان والعمل الخيري والطبي فقط إلى «المقاربة الحقوقية»، أي إلى تقرير حق



شكل 1: فاعليات بيروت



شكل 2: التخطيط

## الأولويات الوطنية

على قمة أولويات الهيئة في خلال الفترة المقبلة. وتبع ذلك كلمة رئيسة المكتب العربي في المنظمة الدولية للأشخاص المعوقين سيلفانا اللقيس. وقد تأسس اتحاد المقعدين اللبنانيين، الذي ترأسه اللقيس في العام ١٩٨١، ويعمل على حقوق الإعاقة. وهو يمثل الأشخاص المعوقين في المنطقة العربية بتكليف من المنظمة الدولية. وأوضحت اللقيس في كلمتها أن وجود هذا التنوع من السادة الحضور لا شك يثري هذا المحفل ويمهد الطريق أمام استكمال التخطيط الذي بدأ في بيروت. وشددت على ضرورة عدم إقصاء أحد. وطرح تساؤلاً هاماً ماذا نريد بعد ٢٠١٥؟ وحددت أننا نحتاج تحديد الأولويات لما تم الوصول إليه في المؤتمر الأول

تضمنت فاعليات اليوم الأول الافتتاح وأعقبته جلستان، اختصت الأولى بمناقشة الأولويات الوطنية لبناء الخطة الاستراتيجية للإقليم العربي في المنظمة الدولية للأشخاص المعوقين، فيما تعلقّت الجلسة الثانية بقضية التخطيط الإستراتيجي كما يلي:

الافتتاح وقد قام به كل من الدكتور القس أندريه زكي، المدير العام لهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية، وقد تحدث عن أهمية المجتمع المدني كشريك فاعل وحقيقي، وتبنيه لفكرة إنشاء مصنع للأشخاص المعوقين، ولفت إلى أنهم سيكونون



واستكمالاً لمنظومة الشركاء الفاعلين قدم الدكتور حسام المساح، الأمين العام لـ «المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة في مصر»، والذي أسهم في إدخال البنود الخاصة بالأشخاص المعوقين في الدستور المصري، أطروحته، والتي عبر عنها في «أن الإعاقة أصبحت محور من محاور الحياة». وأنهم كمجلس يحاولوا تفعيل المواد الموجودة في الدستور وإصدار قانون خاص بالمجلس ليصبح هيئة مستقلة لا يخضع لرئاسة مجلس الوزراء. وأوضح أن الشخص المعوق يحتاج إلى خدمة بل والحق في الحياة والكرامة والتعليم فهم جميعاً خلق الله، ولذا فقد شددت على حق الشخص المعوق في التعليم والصحة والعمل، وأنه إذا كانت البطالة مشكلة هامة لغير المعوقين، فهي هامة أيضاً ومشكلة للأشخاص المعوقين على قدم المساواة.

كما أشار إلى أن المجلس يعتبر في حد ذاته مشروعاً كاملاً، وهو بمثابة وزارة للأشخاص المعوقين في مصر للمرة الأولى. وذهب إلى أبعد من ذلك، وقال: هل هناك فرصة في يوم ما أن يفتح باب الرئاسة لأحد الأشخاص المعوقين؟

ورأى أن «الشخص المعوق قادر على قيادة مؤسسة بل وقيادة أمة».

الذي عقد في لبنان، نحتاج لبناء شراكة متينة بالمجتمع المدني، والدول العربية تحتاج لتطوير أدوات ووسائل العمل، وتنمية القدرات وتطوير برامج تعيد تأسيس المفاهيم المجتمعية، ومن هذا اللقاء نأمل أن نخرج بأجندة عمل للسنوات الثلاث المقبلة.

وعقب ذلك قامت عادة همام ممثلة المؤسسة السويدية «داكونيا»، وهي مؤسسة عمرها ٤٥ سنة وتهدف لدعم منظمات المجتمع المدني. وقامت همام بتحليل علاقة المؤسستين ببعضهما البعض، أي الهيئة القبطية ومؤسسة داكونيا، وأنها على يقين من أن الهيئة القبطية قادرة على تحديد احتياجات المجتمع المصري بصفة عامة وللأشخاص المعوقين بصفة خاصة. وأضافت أن إئتلاف الأشخاص المعوقين يخاطب الحكومة الآن. وهذا إنجاز يحسب للهيئة القبطية، ولكنه في الوقت ذاته يضع الهيئة في تحدي أكبر، لأنه سيطر على مستوى السياسات ليس فقط في مصر بل في العالم العربي، وأنها – أي الهيئة القبطية – بتقديم الدعم المؤسسي لباقي المنظمات وتدعم قدراتها، ليس فقط مجرد نقل خبرات ورعاية الفئات المجتمعية الخاصة، ولكن أن تنقل بعض القيم والمبادئ التي تتبناها الهيئة لتلك المنظمات. وشددت على أهمية وجود ميثاق «أخلاقي» ينقل لمنظمات المجتمع المدني في مصر والوطن العربي.



### الإعاقة والإقصاء

وأوضح رئيس المنظمة الدولية للأشخاص المعوقين جافيد عبيدي، والتي تضم في عضويتها نحو ١٢٥ دولة، أنه منذ البدايات كانت هناك منظمات معنية بنوع معين من الإعاقات مثل الصمم. ولكن فكروا لماذا لا يكون هناك منظمة دولية تضم جميع أنواع الإعاقات. كما تسأل لما كل منظمات المعنية بشؤون الأشخاص المعوقين موجودة فقط

في دول الشمال دون الجنوب؟ وذكر أن حتى ٢٠١٢-٢٠١١ لم يكن للمنظمة أي وجود في المنطقة العربية ولا في منطقة منظمة الدول المستقلة (الاتحاد السوفياتي السابق).

وأضاف نقطة هامة ألا وهي أنه ليس من العدل مقارنة منطقة بمنطقة أخرى. ولكن يجب النظر للواقع والتحديات الموجودة ومنطقة الدول العربية لم تكن موضع رعاية من صانعي القرار في العالم، فيما يتعلق بالإعاقة. وهناك نحو ٨٠ في المئة من الأشخاص المعوقين موجودون في المناطق الفقيرة، ومن العجيب أن من يملكون أوراق اللعبة سواء في جنيف أو نيويورك معظمهم من الشمال. وهذا أمر غير مقبول لأن غالبية الأشخاص ذوي الإعاقة في الجزء الجنوبي من العالم، وهم الذين يجب أن تكون في أيديهم أوراق اللعبة. والسؤال كيف نعيد التوازن وكيف نعيد التوازن للفرص المتاحة أيضاً. وأختتم كلمته بأنه يتطلع أن يستطيع المؤتمر الخروج بخريطة طريق وأن يأخذ المؤتمر مكانته في العالم العربي. وأن هذا المؤتمر بمثابة رسالة نرسلها لكل العالم، وأن من الدروس التي تعلمناها والدستور الذي تم وضعه وكل الزعماء وصانعي القرار في هذه الدولة يجب أن يعرفوا أن الإعاقة يجب الاهتمام بها.

وشدد مقرر الإعاقة في الأمم المتحدة شبيب شكلين على ضرورة الاهتمام بالمرأة المعوقة، يجب أن يتم ذلك مع ذوي الإعاقة والتواصل مع جامعة الدول العربية في هذا الشأن. ولفت أن غالبية الأشخاص المعوقين موجودون في الدول الفقيرة، ولذا هم كمنظمة دولية يعتزمون الاهتمام بالإعاقة في إفريقيا. وسوف يبدأوا العمل بها هذا العام والعمل على وجود صوت ممثل لذوي الإعاقة في أفريقيا. وستعقد لقاءات بهذا الشأن لأنه من المهم وجود صوت من الجنوب، ويجب تقوية هذا الصوت خاصة في المنطقة العربية لمعاونة الأشخاص ذوي الإعاقة على المطالبة بحقوقهم.

### بناء الاستراتيجية

خصصت الجلسة الأولى من المؤتمر لمناقشة الأولويات الوطنية لبناء الخطة الإستراتيجية للإقليم العربي في المنظمة الدولية للأشخاص المعوقين، وتم فيها التعرض لخلاصة المناقشات التي تم التوصل إليها مسبقاً من ممثلي الدول حول أولويات محاور العمل، والأنشطة والإستراتيجيات التي تعكس واقع بلدانهم في الخطة الإستراتيجية الإقليمية.

وقد قام الاستشاري لدى منظمة «الاسكوا» أديب نعمه

برئاسة وتيسير جلسات المؤتمر في اليوم

الأول والثاني، وقد تم الإتفاق على نقاط

أساسية يتم إنجازها في هذه الجلسة. وقد

تضمنت ما يلي:

١. وضع خريطة طريق لعمل المكتب

الإقليمي

٢. التعرف على مشاكل المنطقة

٣. مقترحات التعامل معها





## ٤. تبادل الخبرات

### ٥. وضع أطر عامة لتنظيم حركة الإعاقة

### ٦. تحديد الأولويات، الصعوبات، المشكلات

### ٧. رصد فرص لبناء القدرات

## أولوية.

ثانياً، قضية الفقر، فعلى الرغم من إرتباط الإعاقة بالقضايا التنموية ولكنها غابت عن أهداف الألفية السابقة، والسؤال المطروح هنا هل سيستمر ذلك أم ماذا؟ ومن ثم لا بد أن يحدث تحول نوعي ومؤسسي للأشخاص ذوي الإعاقة وحقوقهم. وقد تم فتح باب الحوار والنقاش وقد تم طرح أطروحات هامة من السادة الحضور تتعلق بكيفية تحويل الحركة الحقوقية من حركة مطلوبة الى قوة اقتراحية، ويجب التحرك سريعاً، وقضية الفقر والفساد، وتوحيد التوجيه العربي، وتجديد القيادات وتقديم قيادات شابة.

وشارك الحضور في عرض وتحليل هذه الإشكاليات، حيث طرحت تساؤلات تتعلق بإشكالية توحيد التوجيه العربي، كما يلي: هل يمكن اعتبار الدول العربية حزمة واحدة في التعامل مع مشكلة الإعاقة، وما هي العوامل التي تساعدنا لعمل تصنيف لتلك الدول فيما يعلق بقضية الإعاقة؟ وقد تخلل ذلك عدة مداخلات من الحاضرين ومن رئيس الجلسة أديب نعمه حيث ذكر أن هناك ٢٢ دولة عربية فهل يمكن من منظور قضية الإعاقة تقسيمها أو تصنيفها ضمن مجموعات فرعية من حيث المقاربات، هل هناك شئ ما يوحدهم ويساعد على عمل هذا التصنيف؟

وهذه النقاط بعضها له طابع معرفي، والبعض له طابع عملي، والآخر له طابع تنظيمي. وبعد ذلك تم استعراض ومراجعة ما تم في بيروت (انظر الشكل ١):

وقد تبين أن الحملات وبناء القدرات محورين لم يتم إعطائهما الاهتمام الكافي في مؤتمر بيروت، والذي تم فيه إصدار البيان الختامي وقد تضمن الوصف العام للوضع. تبين أولاً: عدم حدوث تقدم بالدول العربية فيما يتعلق بالإتفاقية الدولية لحقوق الإعاقة والذي كان من اهم شواهد عدم الإلتزام بتمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة، وعدم ترجمة التقارير إلى اللغة العربية، وغياب التواصل، واستمرار النمطية في قضايا الإعاقة، وعدم وجود آليات رصد، والتشريعات مازالت





وقد طرح الحضور مداخلات لحل هذه الإشكالية منها أن القائمين على الـ ZERO PROJECT حاولوا الاعتماد على مؤشر التنمية البشرية الذى وضعه البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ولكنه مؤشر لا يأخذ الاقتصاد فى الاعتبار، ولكن لتحويل الموارد إلى التنمية البشرية وأخذ الحوكمة فى الاعتبار.

وقد ذكر البعض أنه يمكن تصنيف الـ ٢٢ دولة عربية إلى نوعين، الأول، على أساس التنمية الاقتصادية والموارد الاقتصادية لتسهيل عملية النفاذ لتخدم الأشخاص ذوي الإعاقة. والثاني، المناطق التى ليس بها موارد اقتصادية كبيرة والتى تمثل تحد آخر للأشخاص ذوي الإعاقة. وقد تم وضع

مجموعة من المعايير التى يمكن أن تساعد على التصنيف وهى: دليل التنمية البشرية، الحوكمة، الموارد، الثقافة، وأخيراً المقاربة. وقد تبين أن نسبة من الأشخاص المعوقين أنفسهم، ترفض فكرة الدمج فى المجتمع، وأن فكرة الاستقلالية والحق غائبة، وأن التصنيف قد يواجه تضارباً تشريعياً، ولكن يمكن عمل التقسيم أو التصنيف بناءً على الموارد كما سبق، وتضمنين الحوكمة أو الخصائص الاقتصادية - الاجتماعية، ومن خلال الاستراتيجيات تطرح خطة بحيث تصنف مجموعة الدول وفقاً للخطة الموضوعية، فمثلاً الدول التى بها موارد مختلفة تكون لها خطة موحدة.

وقد تم إنهاء النقاش فى هذه الإشكالية بترشيح اثنين من السادة الحضور لتقديم مقترح لوضع التصنيف الخاص بالدول العربية للمقاربات والفلسفة تقدم فى اليوم الثانى من المؤتمر.

### بين الرعائي والحقوقى

أما بالنسبة للإشكالية الثانية وهى الخاصة بقضية التحول

من الإحسان الرعائي إلى الحقوقى، أي الخروج من المقاربة الرعائية الى المقاربة الحقوقية، ولكن كيف يتم ذلك؟ قدمت مداخلات كثيرة فى هذا الصدد، منها، أن المقاربة الإحسانية يتم إتخاذها كسياسة عامة وهذا هو موضع النقد، وهو الأمر المطروح فى الغرب الآن بحدة. وهناك نخبة تتجه إلى المقاربة الحقوقية وأيضاً فى الدستور. وقد أثارت إحدى المداخلات هذه الإشكالية حيث أهتمت بدعم فكرة أن المنظور الخيري والحقوقى كلاهما مكملين لبعضهم البعض.

وقد اختتم النقاش فى هذه الإشكالية بتوضيح من أن العاملين بمنظمات المجتمع المدنى ينظرون نظرة دونية للجمعيات الخيرية والعمل الأهلى التقليدي وهذا خطأ فادح. وهو خلاف مفتعل ولذا يجب أن يتم تبني فكرة المقاربة الحقوقية ولأننا إذا كنا نسير فى الاتجاه نفسه، أو فى هذا المسار الفكرى الضيق بالتأكيد سيحدث تصادم، أما اذا كنا نسير فى مسار أوسع سيكون هناك توافق وإلتقاء لاتصادم، ومن ثم فلا يجب الاستمرار فى التقليل من شأن العمل الأهلى أو التنموي فلا يوجد أى تعارض أو تناقض بينهم. إن مؤسسة دينية مثل الهيئة القبطية الإنجيلية تعمل وفقاً لمعايير التنمية والخدمة المقدمة منها يمكن أن تستخدم لترسيخ مفهوم التمكين أولاً وتطوير المقاربات التاريخية وتختص بالسياسات العامة. وقد يكون فيها قدر من الذاتية





أو امتهان الأشخاص، فالسلوك الإحسانى للفرد سليم أما السلوك الإحسانى للدول فغير مقبول. وخلاصة القول إن الأمر ليس تنافساً بين تلك المنظمات وبعضها بقدر ما هو تعاون وتكامل وتصنيف لعناصر الخير والإحسان وكافة العناصر الأخرى التى نبحت عنها.

وقد تم توضيح أن المقاربة الحقوقية هامة وهدفنا تفادى التصادم بين الجمعيات التى تتبنى أو لا تتبنى تلك المقاربة الحقوقية وفى سبيل ذلك يمكن

أن الاعتماد على إستراتيجيتين، هما، الأولى: المقاربة الحقوقية الملزمة للسياسات العامة، والثانية، التطوير الثقافى بتحويل قيم المجتمع من خلال التفاعل والحوار وقد يساعد ذلك على إنتقال الناس من المقاربة القديمة (الرعايية / الإحسانية) إلى المقاربة الجديدة (الحقوقية).

## الفقر والفساد

وفيما يتعلق بالإشكالية الثالثة المطروحة وهى قضية الفساد والفقر، فقد تم استجلاء أن هذا جانب معرفي، وأن الآثار الاجتماعية-الاقتصادية هامة للأشخاص معوقين بشكل خاص. وعند تناول قضية الفقر يتبين وجود الفقر المدقع والمقدر بالدولار وهذا خطأ، فالفقر يجب أن يعالج بأوجه مختلفة فهناك فعل «الإفقار» التى تتم بالمجتمع، فهناك دينامية معينة لمعالجة الفقر، إما يعالج الفقر كفعل أو من خلال العوامل المؤدية له. فالبنك الدولى على سبيل المثال يعالج الفقر من خلال اعتماد «سياسة العزل» بحصر الفقر فى أضيق نطاق وحصر

الفقراء أيضاً، ويعتمد سياسات الاستهداف أى توزيع وتمكين (قروض) فقط بالتالى لا تنظر هذه السياسات للفقر على أنه جزء من نظام إجتماعى-اقتصادى وهو نفس منطق العزل الذى يتم مع الأشخاص المعوقين. فالسياسات الاقتصادية تتم كما هى فى مسارها دون النظرة الشاملة للجوانب الاجتماعية-الاقتصادية وأن هذه السياسات نفسها تؤدى لترسخ الفقر.

وخلاصة القول إننا نحتاج إلى نظام اقتصادى مختلف عن فكرة النمو الاقتصادى، والذي لا يأخذ فى اعتباره البيئة. وهذا فقط يحقق حقوق الأشخاص المعوقين وغيرهم. فالفساد ليس وحده المسؤول عن ولكنها السياسات الاقتصادية، وأيضاً السياسات الاجتماعية فلا يمكن بناء مجتمع قائم فقط على اقتصاديات السوق والتنافس، فقضية الفساد فى حقيقة الأمر تغطى على الخلل الموجود فى السياسات الاقتصادية القائمة.

الجلسة الثانية: تمهيداً للجلسة الثانية تمت مناقشة التخطيط الإستراتيجى للحركة. وتم وضع المجموعة من النقاط والتى ستكون محور مناقشات مجموعات العمل (وهي موضحة فى الشكل رقم ٢). وقد تم تقسيم الحضور لمجموعتين: الأولى مجموعة القضايا وتحليل الوضع، والثانية مجموعة الرصد والمؤشرات والمتابعة، ووسائل التنفيذ والرصد.



## توصيات وطنية وإقليمية

- ربط الإعاقة بالبيئة أي تهيئة البيئة المجتمعية لمعاونة وتسهيل الأمور الحياتية للشخص المعوق.
- بناء القدرات سواء للأفراد أو منظمات الأشخاص المعوقين.
- الدفع بالكوادر القيادية الشابة.

### أولاً: مستوى السياسات القومية

- إنشاء هيئة مستقلة للمتابعة والتقييم تكون مهمتها الرقابة على المنظمات العاملة مع الأشخاص المعوقين.
- وضع تعريف شامل وجامع لكلمة «الإعاقة» بحيث تضم جميع الفئات، والنص عليها صراحة في القوانين والتشريعات.
- إقرار الحقوق الاجتماعية-الاقتصادية للشخص للمعوق (حق التعليم/ حق العمل/ حق الرعاية الصحية/ وغيرها من الحقوق).
- وجود صوت «جنوبي» للأشخاص المعوقين فليس الشمال وحده المنوط بالحديث عن حقوق معوقي الجنوب.

### ثالثاً: المستوى الإقليمي العربي

- اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لتنفيذ الاتفاقية الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال جامعة الدول العربية.
- وضع تصنيف - دليل لقياس وربط تقدم وتنمية الدول بما تقدمه للأشخاص المعوقين.
- عمل شبكة بين منظمات المجتمع المدني على المستوى الإقليمي العربي.
- عمل حملات قومية وإقليمية للتوعية بقضايا الإعاقة، وحقوقهم الأشخاص المعوقين، وأنهم جزء لا يتجزأ من المجتمع لهم نفس الواجبات والحقوق.
- التحول من «المقاربة الطبية-الإحسانية» / أو «الخيرية» إلى «المقاربة الحقوقية» (قومي/إقليمي).
- ضرورة ترجمة التقارير الدولية الخاصة بالأشخاص المعوقين وحقوقهم.

### ثانياً: المستوى المحلي (المؤسسي):

- تقوية دور منظمات المجتمع المدني سواء العاملة في مجال الإعاقة خاصة، أو العاملة في المجالات التنموية عامة.
- وجود قاعدة بيانات أساسية تضم فئة الأشخاص المعوقين، وتصنيفهم على أن يكون ذلك من العمل القائمين على التعداد (الجهاز الرسمي القائم بالتعداد).

## المصادقة على انتخابات «المكتب العربي»

عقدت «المنظمة الدولية للأشخاص المعوقين» اجتماع مجلسها العالمي في مدينة جورجاون الهندية، يومي ١٧ و١٨ تموز/ يوليو ٢٠١٤، بحضور تسعة عشر عضواً عالمياً يمثلون المنطقة العربية وآسيا، والمحيط الهادئ، وأمريكا الشمالية ومنطقة البحر الكاريبي، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وأوروبا. ومثل مكتب الإقليم العربي في «المنظمة» كل من أمين سر المكتب أحمد بالرقية، وعضو اللجنة الاستشارية للمكتب نائبة رئيس «جمعية مساواة للأشخاص ذوي الإعاقة» منى عبد الجواد.



الدولية للأشخاص المعوقين». كما صادق المجلس العالمي على نتائج الانتخابات التي جرت في القاهرة بين ٢٢ و ٢٤ نيسان/ ابريل الماضي، بخصوص أعضاء الهيئة الإدارية للمكتب التنفيذي، والمكون من: رئيسة «اتحاد المقعدين اللبنانيين» سيلفانا اللقيس رئيسة للمكتب، بشير الفيتوري نائبا للرئيسة، ريهام المصري نائبة ثانية للرئيسة، أحمد بالرقية أميناً للسُر، ومنال الأشول أمينة للصندوق.

تجدر الإشارة إلى أنه إثر حصول المكتب الإقليمي العربي على العضوية الكاملة في «المنظمة الدولية للأشخاص المعوقين»، قدم تقريراً مفصلاً عن أعماله إلى جانب تقارير الأقاليم الخمسة الأخرى، حيث رحب المجلس العالمي بحصيلة ما تم إنجازه منذ التأسيس. كما ساهم المكتب العربي في نقاشات الاجتماع، وصوّت على القرارات التي اتخذها المجلس. ذلك بالإضافة إلى انخراطه الفعلي في الأنشطة التي أقر المجلس العالمي إنجازها خاصة على المدى القصير.

وأتى حضور المكتب الإقليمي العربي للاجتماع تطبيقاً لقرار المجلس العالمي، القاضي بقبول طلب عضويته بغالبية ستة عشر صوتاً مقابل عدم قبول ثمانية أصوات، وامتناع خمسة أعضاء عن التصويت. وبموجب ذلك القرار اعترف المجلس العالمي رسمياً بعضوية مكتب الإقليم العربي في «المنظمة»



## فلسطين:

# واقع الأشخاص الموقوفين تحت الاحتلال



ظريف الفرة - فلسطين

تعتبر دولة فلسطين من البلدان التي ترتفع فيها نسبة ذوي الإعاقة، مقارنة بحجم سكانها، ويعود السبب في ذلك إلى الإجراءات التعسفية التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي ضد الفلسطينيين. فمنذ انتفاضة الشعب الفلسطيني في العام ١٩٨٧، أخذت أعداد الإعاقة إلى الارتفاع السريع نتيجة إفراط الاحتلال في استخدام القوة بكل أشكالها ضد أبناء الشعب الفلسطيني، فقد استخدم الرصاص الحي، المعدني والمطاطي، وابتكر سياسة تكسير العظام، ما أدى إلى إضافة نحو عشرة آلاف شاب إلى صفوف الجرحى. هذا عدا عن النتائج التي أسفرت عنها انتفاضة الأقصى والحروب المتتالية على قطاع غزة، والتي استخدم فيها الاحتلال ترسانته العسكرية البحرية والجوية والبرية ضد شعب أعزل. وأطلق أسحلته المحرمة دولياً، إضافة إلى القمع المتواصل يومياً من قبل جنود الاحتلال لمسيرات المقاومة الشعبية السلمية الفلسطينية ضد الجدار والاستيطان والتضامن مع الأسرى في سجون الاحتلال.

٢٠٠٩ والعدوان الحربي الأخير على قطاع غزة في العام ٢٠١٢. و١٠٠٠ شخص آخرين أصيبوا بإعاقات مختلفة خلال الحرب الإسرائيلية الأخيرة على غزة في العام ٢٠١٤ ومن بين هؤلاء مئات الجرحى الذين تعرضوا إلى بتر الأطراف العلوية أو السفلية أو كلاهما معاً وفي قطاع غزة تتفاقم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل متواصل جراء سياسات قوات الاحتلال الإسرائيلي المتواصلة في فرض سياسة الحصار غير القانوني، على الرغم من كونه شكلاً من أشكال العقاب الجماعي المحظور وفقاً لقواعد القانون الإنساني الدولي. وتزيد أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة قتامة وبؤساً مع تدهور الأوضاع الإنسانية في القطاع، والناجم عن القيود الشديدة التي تفرضها قوات الاحتلال الإسرائيلي على حرية حركة وتنقل الأفراد، وبسبب النقص الكارثي والخطير في إمدادات الطاقة والوقود وإمدادات الأدوية والمستلزمات الطبية، بما في ذلك الأجهزة الطبية المساعدة، والتي تؤثر على كافة

وتشير آخر إحصائيات وزارة الصحة الفلسطينية في منتصف العام ٢٠١٤ إلى أن عدد المواطنين الذين يعانون من الإعاقة في فلسطين ١١٣ ألف شخص، منهم ٧٥ ألفاً في الضفة الغربية بنسبة ٢,٧ في المئة من مجمل السكان فيها، و٣٨ ألفاً في قطاع غزة بنسبة ٢,٥ في المئة من مجمل السكان هناك.

ووفقاً لتوثيق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان فقد قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي ومجموعات المستوطنين ٧٠١٧ فلسطينياً، من بينهم ٥٣٤٠ في قطاع غزة و١٧٩٠ في الضفة الغربية، قتلت من بينهم ٩٤ شخص من ذوي الإعاقة من بينهم ١٥ طفلاً و٧ إناث. وذلك منذ اندلاع الانتفاضة في التاسع والعشرين من شهر أيلول / سبتمبر لعام ٢٠٠٠. فيما جرح ٢١٤٩٦ فلسطينياً من بينهم ١٨٢٦٢ جريحاً أصيبوا خلال الانتفاضة والعمليات الحربية الإسرائيلية في قطاع غزة، واستجبت لدى أكثر من ٦٠٠ شخصاً إعاقات مختلفة، وخاصة خلال العدوان الحربي الإسرائيلي في الأعوام ٢٠٠٨-

العدوان من أعداد ذوي الإعاقة لاسيما الحركية منهم، بعد أن تسببت صواريخ وقذائف الاحتلال في بتر أطراف نحو ألف من جرحى العدوان حسب إحصائيات وزارة الصحة الفلسطينية. كما ضاعف العدوان من معاناة ذوي الإعاقة المعالين الذين فقدوا معييلهم وأرباب الأسر، لاسيما الأطفال والنساء منهم. أو أولئك الذين فقدوا مصادر رزقهم من ذوي الإعاقة بعد تدمير الاحتلال للمحلات التجارية أو المصانع أو المنشآت العامة والخاصة لاسيما المؤسسات الأهلية المعنية بتقديم الخدمة لهم.

الخدمات الأساسية للأشخاص ذوي الإعاقة، وتمنعهم من الوصول إلى خدمات الصحة، خدمات المياه ومياه الشرب النظيفة، خدمات صحة البيئة وخدمات التعليم والتأهيل. وتعاني مؤسسات رعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة أزمات متواصلة بسبب الانقطاع اليومي الطويل للكهرباء. والذي يصل إلى ١٢-١٦ ساعة يومياً، حيث تعجز عن تقديم خدمات التأهيل والخدمات الصحية المختلفة التي تعتمد على إمدادات الكهرباء. وفي المقابل يعجز المئات من الأشخاص ذوي الإعاقة عن الوصول من منازلهم إلى تلك المؤسسات أو

ممارسة حياتهم الطبيعية بسبب عدم قدرتهم على التنقل والحركة، خاصة الآلاف من الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية والعقلية الذين يعتمدون على أجهزة مساعدة في تنقلهم. وتعجز مشافي القطاع عن تقديم العديد من الخدمات الطبية للأشخاص ذوي الإعاقة بسبب الانقطاع المستمر للكهرباء في تلك المرافق، ما يعطل تشغيل مئات الأجهزة الطبية الخاصة بالمرضى من الأشخاص ذوي الإعاقة في الأقسام الطبية المختلفة. وقد خلف الحصار المفروض على قطاع غزة منذ العام ٢٠٠٧ تدهوراً مستمراً في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لذوي الإعاقة الفلسطينيين، حيث باتوا وأفراد أسرهم يعانون من الفقر الشديد وحرمانهم من العديد من خدمات التأهيل والرعاية، ونقص الأجهزة الطبية اللازمة للعديد منهم.

فخلال عدوان الجرف الصامد الذي شنته قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة في الفترة الزمنية الواقعة ما بين ٢٠١٤/٧/٧ حتى ٢٠١٤/٨/٢٦، تواصلت معاناة الأشخاص ذوي الإعاقة من الفلسطينيين، حيث هُدمت منازلهم على رؤوسهم وذويهم، وعانوا من صعوبات جمة أثناء إخراجهم مساكنهم قسرياً، وأثناء تحركاتهم الطبيعية في الحياة العامة، أو عند زيارتهم المشافي ومراجعة أطبائهم المتابعين. كما زاد



## اليمن: الأشخاص الموهقون والتحديات



منال الأشول - اليمن

تحتل اليمن الترتيب ١٦٠ من أصل ١٨٠ دولة في مؤشر التنمية البشرية للعام ٢٠١٢. وبالتالي فهي من أفقر الدول في المنطقة العربية وهي تواجه العديد من التحديات والأزمات. كما أن اليمن شهدت تدهوراً في الأوضاع الإنسانية والمعيشية التي أعقبت الاضطرابات الاجتماعية والسياسية التي اندلعت في العام ٢٠١١، بما في ذلك الصراع المسلح. كان الفقر وقلة فرص العمل والتنافس على الموارد الطبيعية الشحيحة، وعلى وجه الخصوص المياه، هي الأسباب الرئيسية وراء اندلاع هذه الاضطرابات الاجتماعية والسياسية.

### الفقر والإعاقة

ولقد ازدادت نسبة الفقر من ٣٤,٨% في العام ٢٠٠٦، إلى ٥٤,٤% في العام ٢٠١١. وبناءً على ذلك، فإن أكثر من نصف السكان يعيشون بأقل من ٢ دولار أمريكي في اليوم، حيث تعتبر أكثر الفئات الفقيرة تأثراً بهذا الوضع هي النساء والأطفال وصغار المزارعين والمستأجرين للعمل في الزراعة والعاملين بغير الأرض والرعاة الرحل والصيادين الحرفيين الذين ينتشرون في أكثر من ١٣٣٠٠ تجمع ريفي صغير. ويفتقد حوالي ١٠ مليون شخص، أي ما يعادل ٤٤% من السكان، للأمن الغذائي حيث يتواجد ٢٤% و ٤٠% منهم في المناطق المدنية والريفية على التوالي. يضيف معدل النمو السكاني المرتفع بواقع أكثر من ٣% سنوياً أفواهاً جديدة ينبغي إطعامها وأيدي عاملة جديدة تبحث عن فرص عمل، إضافة إلى أن اليمن يقع في ذيل ترتيب المؤشر العالمي للمساواة بين الجنسين والذي يتضمن حسب قوانين البند الدولي والأمم المتحدة فئة الأشخاص ذوي الإعاقة. ان تأثير هذه الأوضاع على الفئات الأشد فقراً والتي تشمل الفئات المهمشة وذوي الإعاقة يعتبر أشد كونه هذه الفئة تعتبر بعيدة عن برامج التنمية والتنمية المستدامة

تقدر نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة في اليمن بـ ١٢ في المئة من عدد السكان البالغ ٢٥ مليون نسمة، على الرغم من أن هناك دراسة تقدر عدد الأشخاص من ذوي الإعاقة الذهنية والعقلية بـ ٢ مليون شخص، يتركز غالبيتهم في المناطق الريفية ولا يحصلون على خدمات.

تدعم القوانين اليمنية الأشخاص ذوي الإعاقة وهي تعمل جنباً إلى جنب مع الاتفاقية الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة علماً أن اليمن صادقت على الاتفاقية في العام ٢٠٠٩، ودخلت حيز التنفيذ، لكنها إلى الآن لم تنفذ أي بند من بنودها ناهيك عن القوانين اليمنية والدستور الجديد، والذي شمل بند كامل عن الأشخاص ذوي الإعاقة والنساء والأطفال والشباب شاملاً جميع ما يمكن لأي دولة مدنية ان تقدمه لأبنائها. وما زال الحوار الوطني وتنفيذ مخرجاته يعد مطلب الغالبية العظمى من أبناء الشعب اليمني بالرغم من الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة، فما يحتاجه الغالبية الآن هو الخروج من الوضع الصعب ويحرص اغلبيتهم على اختيار الأمن والأمان بالدرجة الأولى ويأتي ثانياً توفير فرص عمل مناسبة.

البدء بعملية تحديد حزمة الأهداف العالمية المقبلة (الأهداف الإنمائية الألفية بعد العام ٢٠١٥). في اليمن، جاء بند «فرص عمل أفضل» في المرتبة الثانية في قائمة أهم الأولويات لليمنيين من بين ١٦ أولوية (وفقاً لموقع Data.myworld2015.org). للأسف لم يشير هذا التقرير الى نسبة ذوي الإعاقة المحتمل مشاركتهم بذات الاستبيان. تشارك المرأة بواقع ١٠٪ فقط من القوة العاملة في القطاعين الحكومي والخاص حيث ينخرطن بشكل غير متناسب في الاقتصاد الغير رسمي ويتم توظيفهن في أقل الوظائف أجراً وأقلها تأميناً واستقراراً وأكثرها عرضة للخطر. وتشكل النساء أكثر من ٧٠٪ من أفراد العائلة العاملين بدون أجر خاصة في القطاع الزراعي في المناطق الريفية وفي الرعي وكعاملات بأجور زهيدة وبأعمال صغيرة يقمن بها بأنفسهن (مثل الحياكة والخياطة وتجهيز الأغذية وإنتاج البخور) أو في الأعمال المنزلية. لا تعتبر الظروف الاستثمارية مغرية نظراً للأوضاع الاقتصادية الغير مستقرة وريادة بيئة العمل والإطار القانوني الضعيف وسن بعض اللوائح والقوانين بالإضافة إلى معدل التضخم المرتفع الذي وصل إلى ٩٪ في العام ٢٠١٣.

وتعتبر المؤسسات والقدرات الحكومية سواء على المستوى المركزي أو المحلي ضعيفة ومشاركة المجتمع المدني في الشؤون العامة محدودة خاصة في فئة الشباب والنساء. أظهرت خطة عمل توظيف الشباب ٢٠١٤-٢٠١٦، التي تبنتها الحكومة ومجموعة أصدقاء اليمن في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣، أن عدداً من الوزارات والجهات الحكومية شاركت في توفير فرص عمل مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة وصندوق تطوير الزراعة والثروة السمكية وصندوق الفرص الاقتصادية وأوصت بإنشاء المجلس

التي تضمنتها برامج الأمم المتحدة الإنمائية في توفير فرص عمل وبرامج تدريب لتأهيل الشباب في سن العمل وتقليل نسبة البطالة والفقر.

## الصل لاائق

شارك ٢٠٠٠٠٠٠ يمني في استبيان «عالمي»، وهو استبيان دولي للمواطنين يهدف إلى الاستماع إلى أصوات الناس وأولوياتهم وآرائهم لكي يتم تعريف قادة العالم بها عند



الموارد خاصةً من الصناديق الوطنية ومبادرات الكسب السريع في حال تم إيجاد تغييرات في السياسة تهدف إلى وضع موارد أكثر في مبادرات خلق فرص العمل المستدامة.

إلى ذلك، حدثت مؤخراً اضطرابات اجتماعية وسياسية متزايدة وكذا تجدد العنف المسلح في عدد من المواقع واتساع رقعة النزاع المسلح ليصل إلى العاصمة ويمتد إلى الساحل الغربي في محافظة الحديدة، واضطر ذلك ما يقارب ٠,٤ مليون نسمة لتترك أماكنهم الأصلية، ومن المتوقع أن تتدهور الظروف المعيشية بشكل أكبر خاصةً في المناطق الشرقية والشمالية والجنوبية، حيث تشكل حالة عدم الاستقرار الاجتماعية المتزايدة في المحافظات الجنوبية والشرقية تحديات أمام التنمية المحلية وبناء السلام، ما يؤدي إلى تدهور أكبر في الأوضاع المعيشية والإنسانية لحياة الناس المعرضين للخطر خاصةً الشباب والنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والنازحين داخلياً الذين قد يتعرضون لخطر كبير من الاستغلال والإيذاء.

ان المشكلة الأكبر امامنا هي معرفة ما هي النسبة الحقيقية للأشخاص ذوي الإعاقة وما يخلفه هذا النزاع المسلح من اضرار في الافراد وتعريضهم لخطر الإعاقة الجسدية او النفسية او الحسية، وعلى الرغم من اعلان ان العام ٢٠١٥ عام للتعليم، لم تضع الحكومة أي خطة لاستيعاب الأطفال والطلبة من ذوي الإعاقة في البرنامج بالرغم من إعلانها ان الهدف من عام التعليم هو الحد من نسبة تسرب الأطفال من المدارس، ولم تضع خطة لوقف استمرار الجماعات الإرهابية في استهداف مدارس الأطفال والبنات وتأمين المدن والطرق المؤدية إليها بما يسمح للأطفال بالعودة للمدرسة.

بالإضافة إلى ذلك يعاني المجتمع اليمني من غياب الدعم اللازم والتغطية الإعلامية لنقل تصور عن وضع الافراد ذوي الإعاقة في اليمن والمعاناة التي يعانونها جراء الاحداث السياسية والأمنية. نشعر بان هناك تعميم للأوضاع في اليمن ككل، واستمرار وزارة الشؤون الاجتماعية في مدح القوانين اليمنية في مجال دعم وتمكين ودمج ذوي الإعاقة واعتبارها تجربة رائدة مستشهادة بصندوق رعاية وتأهيل المعاقين رغم انه لا يعمل بكامل طاقته ولم يتم تنفيذ القوانين الدولية او العمل على متابعتها وتنفيذ برنامج رصد وطني من شأنه متابعة الإجراءات الخاصة بتفعيل القوانين.

الوطني الأعلى تدعمه الأمانة التنفيذية لتنسيق سياسات توظيف الشباب وحشد الموارد المالية والإشراف على تنفيذ البرامج ذات الصلة وتسهيلها، وضمان التجانس والتعاقد بين مختلف الإجراءات.

ومع ذلك فإن عمل الجهات المنفذة يركز بشكل أساسي على التوظيف المؤقت وخلق فرص عمل مدرة للمال لكنها للأسف لا تدر مبلغ مناسب على الافراد المشاركين فيه بقدر ما تشكل مصدر دخل جيد للمشرفين على المشروع. ربما يعتبر الصندوق الاجتماعي للتنمية، الذي يعتبر أكبر جهة تنموية تركز بشكل كبير على خلق فرص الكسب السريع من خلال برنامج النقد مقابل العمل وأصبح أكثر انخراطاً في عملية إيجاد فرص توظيف مستدامة. ولقد قام البرنامج الإنمائي والصندوق الاجتماعي للتنمية شراكة ناجحة في محافظة تعز لتمكين الشباب من الحصول على مصدر دخل ثابت من خلال انخراطهم في أنشطة النقد مقابل العمل للأسف هذا المشروع لم يستهدف ذوي الإعاقة كما انه لم يستمر لفترات دائمة، وهو لا يقدم للشباب إمكانية تنمية حرفة او توظيف مهارة بقدر ما يعطيهم اجر يومي ولو انه هدف معقول لكن النتائج لم تحل او تقلص نسبة البطالة والفقر.

## الإعاقة والتنمية

تركز بعض الجهات والصناديق الأخرى مثل صندوق تنمية المهارات وصندوق المعوقين على نموذج التوظيف. كما قامت عدد من منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية مؤخراً بتطوير برامج خلق فرص عمل تركز على الكسب السريع يمولها مجتمع المانحين، إلا أن التنسيق الشامل بين كل هذه الجهات التي تعمل في مجال التنمية الاقتصادية يعتبر ضعيفاً جداً، خصوصاً وان صندوق رعاية وتأهيل المعوقين لم يصرح عن مخرجات أو تمويل محدد أو يركز جهوده على دعم برامج يمكن للأشخاص ذوي الإعاقة من العمل فيها أو تمويل مشاريع فردية للأشخاص ذوي الإعاقة. كما أن إعلان الصندوق في أكثر من مناسبة عن عجزه عن توفير مبالغ إضافية للحالات الجديدة المكتشفة من ذوي الإعاقة أو توفير خدمات مناسبة لهم بما فيها إيقاف الأدوية نهائياً منذ العام ٢٠١١، وحتى الآن، مع غياب خطة ترشيد انفاق واستمرار الصندوق بتمويل احتفالات بملايين الريالات واقصاء كثير من ذوي الإعاقة من التكريم والدعم والرعاية. هناك إمكانية كبيرة لحشد

## موريتانيا:

# واقع المرأة المعوقة وحقوقها



امنة بنت محمد المختار- موريتانيا

احتلت النساء منذ القديم في موريتانيا مكانة ثانوية بالمقارنة مع الذكور بالأخص في المجتمعات الريفية والبدوية. وكان هناك طابع مشترك يتمثل في حصول النساء على فرصة قليلة جداً للتعبير عن آرائهن حتى في القضايا المتعلقة بحياتهن الخاصة، وكانت النساء المعوقات الأكثر تضرراً من هذه الظاهرة، ويعتبرن بدون رأي خاص بهن، ولا مجال لهن في الحياة بسبب الإعاقة التي أصبحت تشكل عائق لهن.

فعالة، وكذلك صعوبة ولوجهن إلى الخدمات التي توفرها الدولة الموريتانية مثل الصحة الإنجابية، ومشاريع نساء بنك والقروض الميسرة وكذلك عدم الاستفادة من قروض صناديق الادخار الشعبي والأهم صعوبة الولوج إلى التوظيف.

فالمرأة مهما كانت درجة إعاقتها حتى لو كان إصبعاً مقطوعاً بحادث تقلل من فرصها بالزواج فكل واحد يريد أن يتزوج بفتاة صغيرة وشابة جميلة وكاملة كملة كما يقولون مهما كانت مواصفاته هو، حتى لو كان معوقاً. فالنظرة إلى المعوق تختلف كلياً عن النظرة إلى المعوقة، فهو من حقه الزواج وتكوين أسرة والحصول على امرأة سليمة تعيله وتهتم به وتقوم على خدمته، مهما كانت درجة إعاقته، وإذا كان متخلفاً عقلياً يكون بحاجة أكثر للزواج كي ترتاح العائلة منه.

تفتقر النساء المعوقات إلى احترام الذات والثقة بالنفس، وينظر إلى هؤلاء النساء بأنهن لا يلعبن دوراً كبيراً في المجتمع، أي اعتبارهن أشخاص بلا دور. ومن هنا تنشأ الحاجة الملحة إلى تطوير الصورة التي لدى هؤلاء

وفيما أصبحت النساء الموريتانيات يحصلن على الكثير من حقوقهن المدنية والسياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، ما زالت النساء المعوقات منهن يفتقرن إلى الحصول عليها، ويعانين من التمييز في معظم المجتمعات. ويزداد ضدمن إذا كان الأمر هناك يتعلق بالعمل والحصول على المناصب في الدولة والزواج، فتصبح معاناتها مضاعفة بسبب النظرة الدونية من قبل الأسرة والمجتمع. فالمرأة المعوقة تعيش تحديات أكثر من الرجل المعوق، فالمجتمع ينظر إلى المرأة نظرة تختلف عن النظرة التي يحملها للذكر، فالكثير منهن مهمشات، والمعوقة مطلوب منها ليس فقط خدمة نفسها والقيام بحاجاتها كما يطلب من الرجل، بل أن تقوم بالعناية بمن حولها، وأحياناً تقوم بكل أعباء البيت وخدمة جميع أفراد الأسرة، بالإضافة إلى إنكار وجودها من قبل ذويها حتى لا تؤثر على باقي أفراد الأسرة في الزواج.

ومن أخطر الأمور التي تعاني منها النساء ذوات الإعاقة في موريتانيا ارتفاع معدلات الأمية لديهن وعدم إشراكهن في السياسة المتعلقة بالترقية النسوية بصفة

الحركات النسائية في تحقيق هذا التغيير، فهذه الحركات تحاول تمكين النساء وإعدادهن للكفاح من أجل المساواة والتكافؤ مع الرجال.

لكن هذا الموضع يختلف تماماً عند الالتفات إلى النساء ذوات الإعاقة في موريتانيا فقد أغفلت هذه الحركات النسائية الرئيسية تماماً احتياجات هذه المجموعة. كما أن حركات الإعاقة التي شهدت تطوراً ملموساً أيضاً لم تبذل اهتماماً كبيراً بالاحتياجات الخاصة للنساء ذوات الإعاقة

النساء عن أنفسهن، ولذلك فإن تمكين النساء ذوات الإعاقة يصبح موضوع الساعة. فالنساء ذوات الإعاقة عرضة للإساءة بجميع أشكالها الجسدية والجنسية والعاطفية والنفسية، ونظراً لافتقار العديد من هؤلاء النساء إلى الوعي والتعرض لمثل هذه الأوضاع، فإنهن يخفقن في إدراك وقوعهن ضحايا للإساءة.

وهكذا فإنه لا يتم الإبلاغ عن مثل تلك الحالات. ولابد من تزويد جميع النساء بالتدريب في مجال التعليم الجنسي وفقاً لقدراتهن الجسدية والإدراكية.

والتدريب للدفاع عن النفس يصبح أيضاً مظهراً مهماً لهذه العملية حتى لو كان ذلك يعني مجرد الإبلاغ عن الحادثة لمسؤول في السلطة. ذلك بالرغم من أن أهم المهمات التي تقوم بها جمعيات الأشخاص المعوقين وخاصة الجمعية الموريتانية لتكتل النساء المعاقات هو التنسيق بين الإدارة المعنية والدولة من أجل إعداد وتنفيذ إستراتيجية وطنية لحماية النساء المعوقات. لكن ببطء تنفيذ هذه السياسات، تجاه النساء ذوات الإعاقة في موريتانيا زاد من تفاقم الامر ومعاناتهن.

### بين التطور والتمييز

شهد المجتمع الموريتاني تطوراً فيما يتعلق بموقفه من التمييز تجاه النساء (وهذا لا يعني أن النساء حتى في الوقت الحالي أصبحن على قدم المساواة مع الرجال، إذ أن التمييز ضد النساء ما زال مستمراً حتى اليوم لكن بدرجة أخف مما كان عليه بل تقريبا تساوين مع الرجال في عدة أمور ومنها علي سبيل المثال لا الحصر التعليم والتولج إلى الوظائف والمشاركة السياسية والتمثيل البرلماني والحكومي). والتغيير الوحيد هو أن التمييز يتخذ مستوى بارعاً بصورة أكبر في بعض الأوضاع. ولقد ساعدت



الدولة حاليا مع العلم ان الدولة الموريتانية صادقت على قرار مثيلاتها من الدول على جميع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الاشخاص المعوقين اضافة الى انشاء القانون المتعلق بترقية وحماية حقوق الاشخاص المعوقين رقم ٢٠٠٦/٠٤٣، وأنشاء ادارة خاصة بالاشخاص المعوقين ولاهتمام الذي يوليه لهم فخامة السيد الرئيس الموريتاني محمد ولد عبد العزيز إلا أن النساء المعوقات في موريتانيا ما زالوا يعانون من بعض العراقيل الاجتماعية وعدم الولوج إلى بعض البنى التحتية والإحصاءات الدقيقة المتعلقة بهذه الشريحة فقد قدرة نسبة الأشخاص المعوقين في موريتانيا بين ٧ و ١٠ في المئة من مجموع السكان لسنة ٢٠٠٠ والبالغ مجموعهم آنذاك، ٢٥٠٨١٥٩ نسمة، أي ما عدده اليوم تقريبا ٣٠٠,٠٠٠ شخص من ذوي الاحتياجات الخاصة، تمثل النساء منهم ١٥٠,٠٠٠ من النساء ذوي الإعاقة المختلفة. وفي ما يتعلق بالإحصاء الجديد الذي قامت به الدولة الموريتانية سنة ٢٠١٣، وخصصت فيه جانب يتعلق بشريحة الأشخاص المعوقين من أجل معرفة عددهم على مستوى البلد، لم نحصل على نتائج بعد بسبب أمور فنية تتعلق بإدارة الإحصاء في موريتانيا.

باستثناء الحركة النسوية المنضوية تحة لواء الجمعية الموريتانية لتكتل النساء المعوقات حيث ظهرت في الوقت المناسب.

واستطاعت هذه الجمعية مع النضال الطويل والمستمر ان تخلق من هذه الفئة الهشة من المجتمع نساء مناضلات ومنتجات ولديهم القدرة على تحدي لاعاقة مع العلم أنها وفرت لهم مابستطاعتها من المساعدات. وتتمثل في التكوين والتحسيس على القضايا المتعلقة بالمرأة بصفة عامة من قوانين ومشاريع صغيرة مدرة لدخل تساهم في الحد من بطالتهم والتسول في الشوارع والاتكالية على الآخرين وتؤكد المجتمع من جدوائية عمل النساء المعوقات وحل مشاكلهم وتوصيلها الى الجهات المعنية بالامر رغم كل هذا المجهود الذي تقوم به هذه الجمعية مازالت المرأة المعوقة تحتاج الى الكثير من اتاحة الفرصة أمامها ومساواتها مع المرأة غير المعوقة في الحقوق والواجبات التي اصبحت تتمتع بها دون اختها المعوقة، إذا نجد ان النساء المعوقات بعيدات كل البعد عن صناع القرار حتى في الامور التي تتعلق بشؤونهم لم يتم التشاور معهم واشراكهم في قضايا النساء لتي تهتم بها

## تونس: تجربة في الانتخابات

بعد الثورة التونسية في ١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، تم تنظيم انتخابات المجلس التأسيسي، بمشاركة نحو ١٦٦٨ قائمة إلى الانتخابات.

تلك القوائم انقسمت بين مستقلين وأحزاب، من بينها القائمة المستقلة «المنارة»، المتكونة من مجموعة من الأشخاص ذوي الإعاقة وهي التجربة الأولى في المشاركة في الانتخابات. أما انتخابات العام ٢٠١٤ حققت مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في أكثر من ست قوائم مستقلة في مجلس نواب الشعب.

وقد تبين من خلال الملاحظين والمراقبين في مكاتب الاقتراع نجاح مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الانتخابات بتميز من خلال تسهيل الولوج والنفوذ للمعلومة للناخب ذوي الإعاقة. وذلك بإجراءات تيسيرية قامت بها الهيئة العليا للانتخابات.

ومناسبة لانتخابات مجلس نواب الشعب قامت «المنظمة التونسية للدفاع عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة» بحملة تحسيسية من أجل ذوي الإعاقة في الانتخابات، في ٢٤ ولاية داخل تونس، بالشراكة مع الهيئة العليا للانتخابات. وقد حازت المنظمة على المركز الثالث في حملات التوعية والتحسيس للجمعيات المعنية بتسجيل الناخبين. وقد رفع ذلك في نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة في الانتخابات التي أعطت فاعلية في تطبيق المادة ٢٩ من الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وحققهم في بناء الديمقراطية في بلدهم والدمج داخل المجتمع.

## قصار القامة العرب.. وحقهم المشروع في الدمج



الحسن علي الرفاعي - العراق

نسعى ليكون العام ٢٠١٥ هو عام انطلاق جمعيات ومنظمات تعنى بشريحة قصار القامة في العالم العربي بدعم لوجيستي وتقني من قبل المنظمة الدولية للأشخاص المعوقين، وبرئاسة المكتب الإقليمي العربي. من المعلوم أن قضية الدفاع عن قصار القامة في العالم العربي حديثة الإنشاء، ومن البديهي أن يكون هنالك جهل ونقص في الكادر الإداري والتنسيقي وانخفاض مستوى المعلومات الواجب توافرها في الإعداد لهذا المشروع الذي سيمثل نقطة تحول وأمل في قضية إنسانية، الغرض منها النهوض بواقع ذوي الإعاقة عموماً. نريد من وراء هذا العمل إثبات هوية شريحة موجودة على أرض الواقع لكنها مغيبة ومنسية في المجتمع لها حقوق وعليها واجبات.

على الأخوة خبراء الإعاقة ان يتفقوا على تعريف موحد لقصر القامة ولقصير القامة، وان يقرروا بأن هذه شريحة لها استقلالها الخاص ومن الضروري تمكينها من كافة المعلومات وبناء قدرات شخصياتها وحثهم على الدمج في جميع نشاطات الحياة العلمية والعملية والاقتصادية والسياسية والرياضية والثقافية وغيرها.

نريد من الأخوة في المكتب الإقليمي العربي السعي الجاد والضمان للحصول على قاعدة بيانات من خلال الاتفاق على تنفيذ مشروع رصد عربي يقوم به ممثلي الدول في المكتب على جمع المعلومات الخاصة من منظمات المجتمع المدني في بلدانهم العربية، لتكوين صورة تقريبية عن ظروف هذه الشريحة.

الواجب الاخلاقي يحتم علينا ان نفيدكم بما يصلنا من التقارير التي تعنى بهذه الشريحة المهمشة ومقدار الحيف الواقع عليها بمختلف الجوانب الدنيوية العلمية والعملية

نريد تضمين حقوق هذه الشريحة في الاتفاقيات والمعاهدات، ولا يتم ذلك إلا من خلال وجود شخصية فعلية تمثلهم في هذه الميادين تمتلك كافة المقومات والأمر الآخر لابد من ذكرهم صراحة في النصوص الحقوقية المعنية بالإعاقة.

السبب الرئيس وراء تناسي ضياع حقوق هذه الشريحة في الوطن العربي، هو عدم تصنيفهم ضمن صنف الإعاقات، ما أحدث سوء فهم وخطب بين خبراء الإعاقة في البلدان العربية في مواضيع كثيرة. بعض الدول العربية اعتبرت قصار القامة من ذوي الإعاقة والبعض الآخر لم تعتبرهم منهم. وبعض الدول العربية اعدتهم من صنف ما يسمى بذوي الاحتياجات الخاصة والبعض الآخر لم تعدهم منهم. وبعض الدول العربية اعتبرتهم صنف خاص مستقل بذاته وكيانه له شخصيته وتعريفه الخاص. وحدث بسبب ذلك ضياع العديد من الحقوق وضياع هوية.

لذا نرغب بأن يكون لشريحة قصار القامة تصنيف مستقل لضمان حقوقهم المستقبلية، وللتعريف بطروفيهم بشكل ثابت من أجل إصدار هوية موحدة في جميع البلدان العربية.



السبب في ضياع كامل حقوقها، كونهم لم يشملوا بما يتمتع به أقرانهم من ذوي الإعاقات الأخرى، ولم تنطبق عليهم القوانين المعنية بالإعاقة كون الضوابط المحددة لم تنطبق عليهم فيها.

نود إعلامكم بأن قصار القامة في الوطن العربي بحاجة ماسة للمناصرة، بسبب رفض هذه الشريحة من قبل موظفي بعض الدوائر والمؤسسات الحكومية الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة بطريقة أو بأخرى من خلال خلق العراقيل والمعوقات أمامهم، ولكون غالبية موظفي مؤسسات ما يسمى منظمات رعاية وتأهيل المعوقين غير متخصصين في التخصصات المعنية بالإعاقة أو القربية من الإعاقة وليسوا من الأشخاص ذوي الإعاقة بالإضافة الى كون بعض الاتحادات الوطنية الخاصة بجمعيات ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة، الذين من المفروض يمثلون الأشخاص ذوي الإعاقة وجمعياتهم أمام وزارات الدولة تخلوا من الأشخاص قصار القامة.

وحتى هذا اليوم في أكثر البلدان العربية ما عدا جمهورية العراق

والصحية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية وغيرها شأنهم في ذلك شأن أخوانهم من ذوي الإعاقات الأخرى. كما ونحيطكم علم ان شريحة قصار القامة قد تم تصنيفها في بعض الدول العربية إلى صنف (ذوي الإعاقة أو ذوي الاحتياجات الخاصة) إلا أن هذه الشريحة لم تصنف بعد في بعض البلدان العربية. وهذا كان



وجعهم وإظهار ما فيهم من لوحات ألم قاسي جراء ظلم المجتمع وتناسي المعنيين في الحكومة.

ما أرغب فيه شخصياً، أن أرى نشطاء من هذه الشريحة يقودون مشروعهم بكل ثقة ودراسة ولا يتم ذلك إلا من خلال قيادة مشروع بخطوات ممتابعة ومحسوبة وبشخصيات لها بعدها الفكري ونهضتها العلمية والعملية.

قيادة الحملات المطلوبة يجب أن تكون مشتركة بين الأخوة

وجمهورية مصر العربية لا توجد أي جمعية أو مؤسسة أو منظمة حملة على عاتقها قضية الأشخاص قصار القامة مما سبب جمود هذه القضية في العالم العربي.

هذا ما وصلنا من التقارير التي تهتم بشريحة قصار القامة في الوطن العربي. نأمل منكم ضمهم للاتحادات الوطنية لجمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة لمناصرة قضيتهم وإعداد اللوائح التي تضمن تمكينهم من حقوقهم بطريقة سهلة وميسرة أسوة ببقية أخوانهم من ذوي الإعاقة.

### مجال العمل والأنشطة

لا توجد إحصائية رسمية دقيقة في جميع البلدان العربية تعطي صورة إجمالية واضحة المعالم عن عدد أفراد شريحة قصار القامة أو نسبة هذه الشريحة من مجمل الشخص ذوي الإعاقة على الأقل. وهذا ما أدى إلى عدم إنصافها والاستهانة بطلبات أفرادها وأبعد عنها الأضواء الحكومية، ولا أنسى الدور السلبي للإعلام العربي التجاري الذي أمعن في إيذاء تلك الشريحة من خلال الخدش المستمر لحياتهم من خلال عرضه لهم بصورة مزرية في أعمالهم الفنية بلقطات السخرية والاستهزاء والمواقف الفكاهية. وتناسي منظمات المجتمع المدني غير الحكومية لوجودهم وعلى رأسهم السادة نشطاء حركة الدفاع عن الأشخاص ذوي الإعاقة، كل هذا دفع إلى تناسي وتجاهل شريحة مهمة في المجتمع العربي تعيش مظلمة.

أتطلع إلى أن يكون ممثل رسمية لهذه الشريحة في باقي البلدان العربية يقع على عاتقه جمع المعلومات وقيادة الدفاع بصورة حضارية وبدعم فعلي من قبل الممثلين الآخرين من الأخوة النشطاء في حركة النهضة لا يمكن النهوض بواقع تلك الشريحة ما لم يقودوا تلك الحركة بأنفسهم، فهم اعرف بحالهم واحتياجاتهم وهم أصدق لسان لوصف



- القائمة لتحديد اطر المطالب لهم .
- ٣ \_ محاولة جدية لزج شريحة قصار القائمة ضمن مشاريع النهضة للدفاع عن حقوق ذوي الإعاقة .
- ٤ \_ تعريف قصار القائمة بحقوقهم كأشخاص ذوي إعاقة على أقل تقدير .
- ٥ \_ مشاركة قصار القائمة في الأنشطة الوطنية والدولية من قبل الأخوة أصحاب الاتحادات والمنظمات وغيرها .
- ٦ \_ السعي الجاد في الصاق كلمة ( قصار القائمة ) ضمن النصوص التي تتضمن حقوق الإعاقة حتى تكون نص قانوني نستطيع الاستدلال فيه خلال الخطابات المطلوبة في بلدانا العربية .

نشطاء الحركة النهضوية للدفاع عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبين أفراد شريحة قصار القائمة، والسبب بذلك يرجع إلى أن الحملات المطلوبة لم تمر على تاريخ تلك الشريحة في البلدان العربية وهذا واقع لا يمكن الهروب منه.

نريد ان يعتمد الأخوة قصار القائمة على انفسهم وان يقودوا حملاتهم المطلوبة صفاً لصف مع باقي الشرائح نتمنى ان نرى قيادات حقيقية تطالب بحقوق الأشخاص قصار القائمة كما هو حال الأخوة في الإعاقات الأخرى وعليه نطالب :

- ١ \_ يجب ان نعمل على بناء قيادات حقيقية تقود الحملات المطلوبة لشريحة قصار القائمة .
- ٢ \_ يجب ان نعمل على تصنيف موحد لشريحة قصار

## ما الذي نريده؟

اقترحُ على المكتب الإقليمي العربي أن يوصي السادة ممثلي الدول العربية أن يتواصلوا مع شخصيات قصار القائمة في مجتمعاتهم من أجل متابعة قضاياهم وهمومهم في المجتمعات، حتى يتسنى لهم بعد ذلك ترشيح شخصيات منهم ؛ ليختاروهم ليتواصلوا معنا من اجل تبادل المعلومات والخبرات فيما بيننا.

بعدها نعمل مع الشخصيات المختارة من قصار القائمة في عدة بلدان العربية وبمعاونة الأخوة خبراء الإعاقة على تدوين الاحتياجات الخاصة ببلدانهم والمطلوب توفرها لتنسيق العمل لغرض تأسيس جمعيات ومؤسسات خاصة بهذه الشريحة.

شريحة قصار القائمة موجودة في المجتمع العربي لها إنجازاتها واثارها المجتمعية على أرض الواقع في كل النواحي الدنيوية . نطلب من الأخوة نشطاء الدفاع عن حقوق ذوي الإعاقة اعطائها دورها الحقيقي دون تمييز أو تهميش، نريدها ان تتبنى حملاتها المطلوبة بمساعدة ومساندة الخيرين من الخبراء، لتدرك وجودها ميدانياً. على قصار القائمة في العالم العربي أن يدركوا أن عليهم واجب إنساني، يجب أن يسعون بكل قدراتهم على تحصيل حقوقهم واستحصال مطالبهم. وفق المعطيات الموجودة اليوم قصار القائمة لهم محل في الاعراب من خلال المؤتمرات والندوات والفعاليات الوطنية والدولية.

نريد من الجمعيات الوطنية في البلاد العربية أن تضم تلك الشريحة الى تشكيلاتها الجميلة ، وان يسيروا جنب الى جنب في تطلعاتهم في جميع الفعاليات المطلوبة. فمرادنا الأصلي هو دمجهم في تلك الحملات ليدركوا واجبهم الإنساني. حيث لا يعفى قصار القائمة من ذلك الواجب الأخلاقي، وعليهم أن يثبتوا قدراتهم في المخاطبات، وأن يشعروا غيرهم بوجودهم. مأسعُ إليه هو ان أرى قادة منهم في المحافل يطالبون بحقوقهم .

## دور الدراما في تسقيط هيبة قصار القامة

أكتب بحسرة عما تبناه الإعلام العربي بشكل عام، في تتبع منهج منظم غير معهود في ترسيخ فكر في عقول الأطفال مضمونها: ان قصار القامة أداة للاستهزاء والسخرية. أكن كامل الاحترام والتقدير للفن الإيجابي الذي حمل على عاتقه عرض الكثير من المشاكل الاجتماعية محاولاً بكل جهده معالجتها بطرق مختلفة تستحق ان نفخر بها من خلال إعماله التلفزيونية والمسرحية .

ما دعاني للكتابة في هذا الموضوع يتلخص بأمرين. الأول، هو ما يتعرض له قصار القامة من مضايقات ومن تلاقف العبارات الجارحة في الشارع، بسبب ما روج له الإعلام السليبي بحق تلك الشريحة، ما رسم صورة مشوهة للعالم بحقهم. والثاني، ما نسبته إلي بعض الأخوة الإعلاميين في تعليقاتهم ومقالاتهم، من أنني أنكر الفن والإعلام بصوره، وبأنني أعترض وأمانع دخول أفراد هذه الشريحة في المجال الفني وما يخصه .

فما نسب إلي عار عن الصحة والمصادقية، وأنا أول الداعمين والمشجعين لدخول شريحة قصار القامة في مختلف الجوانب الفنية من مسرح وسينما وشعر وغيرها، وأفخر بخوضهم التجربة الفنية بنواحيها. ولمن أراد التأكد من صحة حديثي، ماعليه إلا ان يبحث على شبكة المعلومات الدولية الانترنت عن مقال لي بعنوان «الثقافة والإعلام التجاري بحق شريحة قصار القامة في العراق» .

يعتبر العمل الدرامي الذي يستخدم قصار القامة بأدوار فرعية غير البطولة ويقلل من شأنهم ويحط من قدرهم، القشة التي قصمت ظهر البعير، حيث أخذ التلفاز على عاتقه بذل أقصى جهده في الترويج لفكره وتحقيق مأربه. أثقلت تلك الأدوار على كاهل شريحة قصار القامة بمعنى الكلمة، فكان وابل من الهموم انصب على رؤوسهم. وقد شدت تلك الدراما السلبية انتباه كثير من البيوت العربية عموماً والعراقية خصوصاً، منهم المتفرج الضاحك على معاناة تلك الشريحة. فكانت مشاهدته لغرض الترفيه عن النفس والتنقيص من تصرفات إنسان له حقوق وعليه واجبات، يهتز ضاحكاً على مواقف غير إنسانية .

وآخرين منهم كحالي مترقب بعين الأسى بحيلة وحذر، لما يتعرض له أخواني الفنانين في ذلك المشهد الدرامي، حز في نفسي كما هو حال الكثيرين من الشرفاء الطيبين، أن يُعامل قصير القامة كأداة بيد المخرج والممثل بذلك الأسلوب الغريب. يظهر المسلسل قصير القامة بلا روح إنسانية خارج نطاق الفكر والتفكير، جل هم المخرج أن يجعل منه مثالا للسخرية والاستهزاء، تارة يقذف به وأخرى يقذفه بحجر، ناهيك عن العبارات الجارحة والأفعال المحرجة غير المحسوبة. واقعاً مأساوي في ظل حرية الإعلام العراقي الجديد .

بناء عليه، يعتبر الطفل العراقي أن كل قصير قامة يمشي في الشارع أو في الأسواق أداة للسخرية والاستهزاء. وكذلك يطلق على كل شخص قصير القامة اسم «عبوري» وهو شخصية في مسلسل عراقي. ويعتبر الناس أن كل قصير قامة لا يحسن إلا صنعة التمثيل. وذلك غير صحيح مع احترامي وتقديري للأخوة قصار القامة الذين يحسنون صنعة الفن والتمثيل في السينما والمسرح .

وعليه، نطالب، نحن قصار القامة، المخرج الذي ينتقص من حق الفنانين من قصار القامة تقديم اعتذار رسمي لشريحة قصار القامة لرد ما سلب منهم من كرامة تكفل القانون السماوي والوضعي حفظها لهم. فإن كان المخرج صادقاً في مساعدته لتلك الشريحة ويريد الخير لها، فما عليه إلا ان يشرع في إنتاج جديد ومفيد يشرح فيه معاناتهم، ملتزماً فيه حدود الأدب في التعامل مع الفنانين من تلك الشريحة .

الحسن علي الرفاعي



# المنظمة الدولية للأشخاص المعوقين مكتب الإقليم العربي



لا شيء يعني منا دوننا

## ساهم في هذا العدد

■ ظريف الغرة (فلسطين)

■ محمد علي لطفي

■ محمد عيدان جبار (العراق)

■ جنى الحسيني

■ يسري مزاتي (تونس)

■ الحسن علي الرفاعي (العراق)

■ منال الأشول (اليمن)

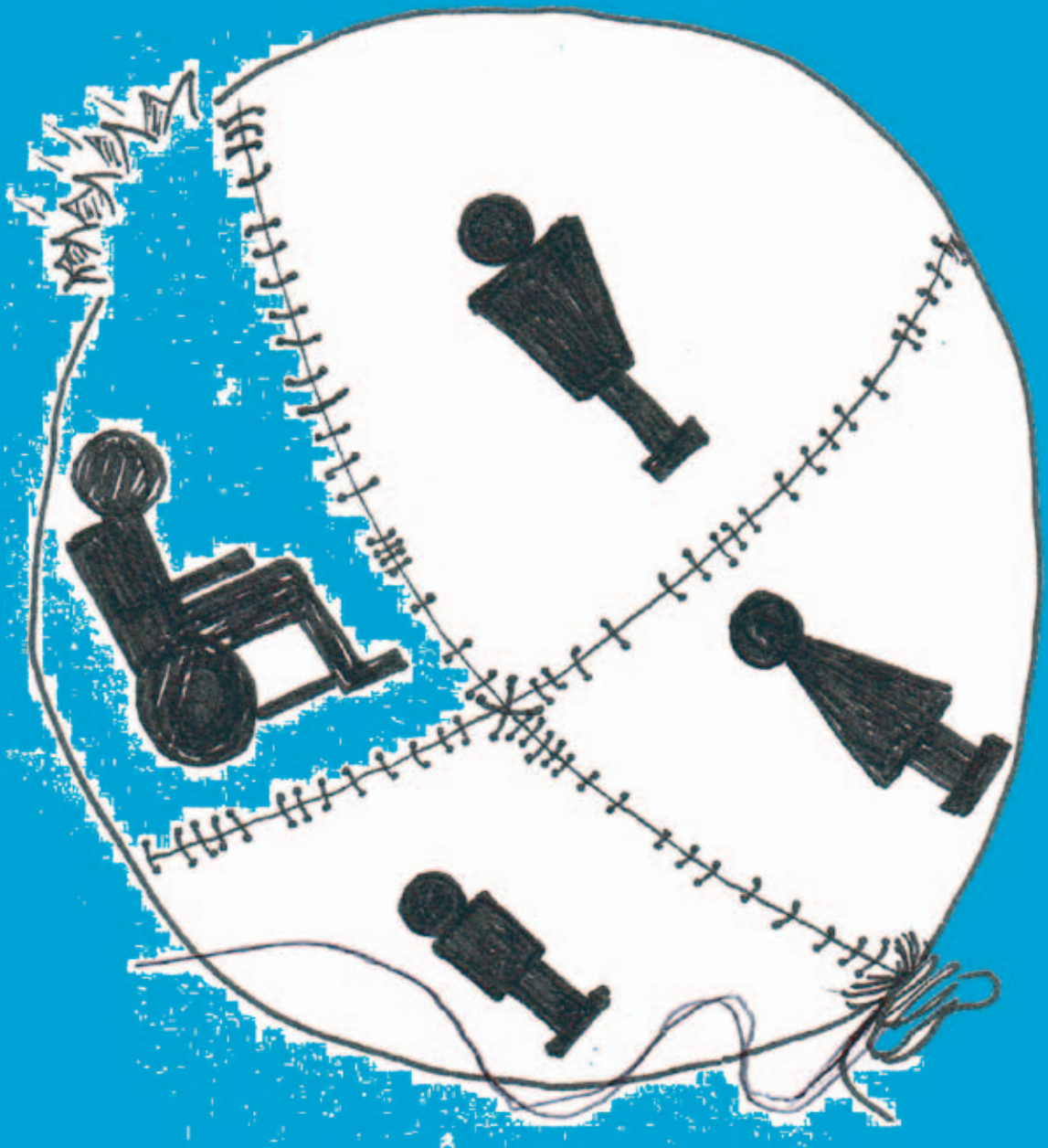
### شكر خاص

■ أحمد الرضا (ليبيا)

”الهيئة القبطية الإنجيلية  
للخدمات الاجتماعية“ - القاهرة

■ منى عبد الجواد (الأردن)

تنمية من الكل .. للكل



يا منطير سوا .. يا منوقع سوا